# محليات

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

## سفيرنا بالأردن يؤكد سلامة جميع الطلبة بعد اندلاع مشاجرة بإحدى الجامعات

عمان ـ كونا: أكد سفيرنا لدى الأردن عزيز الديحاني سلامة جميع الطلبة الكويتيين الدارسين في احدى الجامعات الأردنية بعد اندلاع مشاجرة طلابية واسعة فيها اتخذت على اثرها ادارة الجامعة قرارا بتعليق الدراسة اليوم الاربعاء. واشار الديحاني في تصريح لـ «كونا» الى متابعته الشخصية للحادثة التي حدثت في محيط (جامعة البترا) للتأكد من سلامة جميع الطلبة الكويتيين. وشدد في الوقت ذاته على التزام الطلبة بالضوابط والتعليمات التي تفرضها الجامعة وجديتهم في ميدان التحصيل العلمي بعيدا عن مثل هذه الأحداث المؤسفة.

### رئيس الوزراء استقبل وزير الخارجية المصري

# صاحب السمو تسلم رسالة من الرئيس المصري حول القضايا المشتركة

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد خلال استقباله الوزير سامح شكري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

سمو رئيس مجلس الوزراء خلال استقباله سامح شكري

استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان صباح امس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة سامح شكري والوفد المرافق، حيث سلم سموه رسالة خطية من أخيه الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة تضمنت العلاقات الثنائية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات وأهم القضايا ذات الاهتمام المشترك. حضر المقابلة وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح. من جهة أخرى، استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وبحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في قصر بيان امس وزير خارجية جمهورية مصر العربية سامح حسن شكري والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. حضر المقابلة رئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء الشيخة اعتماد الخالد، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الوطن العربي فهد العوضي، وسفيرنا لدى جمهورية مصر العربية محمد الذويخ.

### اللجنة العليا المشتركة الكويتية ـ المصرية عقدت اجتماعها الوزاري الـ 12 في الكويت برئاسة وزيري خارجية البلدين

# الخالد: استثمارات الكويت في مصر تجاوزت الـ15 مليار دولار في القطاعين العام والخاص

جانب من أعمال الاجتماع الوزاري للدورة الـ12 للجنة العليا المشتركة بين الكويت وجمهورية مصر العربية الشقيقة

عقدت أعمال الاجتماع الوزاري للدورة الـ12 للجنة العليا المشتركة بين الكويت وجمهورية مصر العربية الشقيقة أمس في ديوان عام وزارة الخارجية، حيث ترأس وفد الكويت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، فيما ترأس وفد جمهورية مصر العربية وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة سامح شكري وبمشاركة مسؤولي جميع القطاعات الحكومية والقطاع الخاص من كلا البلدين الشقيقين.

وتم خلال أعمال الدورة إجراء المباحثات الرسمية المشتركة واستعراض مجمل أوجه التعاون الثنائي بين جميع القطاعات في البلدين الشقيقين حيث استهل الشيخ صباح الخالد أعمال الاجتماع بكلمة استعرض فيها مسيرة العلاقات الأخوية الوطيدة بين البلدين الشقيقين، مؤكدا على أنها تحظى بالرعاية الكريمة من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وأخيه الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وأضاف الشيخ صباح الخالد: «ان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة المشتركة الكويتية ـ المصرية المصرية تأتي استكمالا لمسيرة الإنجازات التي حققتها الدورات السابقة للنهوض بالتعاون الثنائي في جميع مجالات التعاون المشترك من أجل تعزيز علاقات التعاون التاريخية الراسخة والمتنامية بين البلدين والشعبين الشقيقين وتنامت فيها العلاقات قوة وتعمقت روابطها في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية وغيرها العديد من المجالات الحيوية إيمانا بوحدة الهدف والمصير والتطلع إلى مستقبل مزدهر في ظل التحديات الجسام التي تعصف بعالمينا العربي الإسلامي».

وأكد على أهمية العمل المشترك بغية التصدي للتحديات في المنطقة ومواجهة التطورات المتسارعة في بحر متلاطم الأمواج قائلا: «الأمر يتطلب منا جميعا العمل على تعزيز المصالح المشتركة في شتى المجالات ولعل من أهم أطر التعاون والعمل الثنائي المشترك هو اللجنة الكويتية ـ المصرية وما تحققه من نتائج مثمرة عكست أهميتها المشاركة الواسعة للقطاعات والجهات المختلفة في البلدين الشقيقين والتي بلغ عددها 42 جهة، علاوة على ما سيتم التوقيع عليه اليوم من 8 مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية ليصبح بذلك مجموع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية التي وقعت 114 اتفاقية ومذكرة تفاهم منذ عام 1963». وأشار الشيخ صباح الخالد إلى الشراكة الطويلة والمثمرة بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ نشأته عام 1961 فقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الكويتي 48 مشروعا في مختلف القطاعات التنموية والحيوية في جمهورية مصر.

وتعبيرا عن طبيعة العلاقات الأخوية المتينة التي تجمع شعبي البلدين الشقيقين أشاد الشيخ صباح الخالد في كلمته بما يحمله شعبا البلدين من أواصر الترابط العميق، مشيدا بهذا الصدد «بالدور الكبير والإسهام التنموي والمعماري لما يقارب 700 ألف مقيم مصري في الكويت يعملون في مختلف قطاعات الدولة ويساهمون في النهضة التنموية والعمرانية في البلاد وهو ما أضفى مزيدا من روح الأخوة والمحبة بين البلدين والشعبين الشقيقين مستذكرا في هذا السياق وبكل التقدير الدور التاريخي للبعثات التعليمية المصرية ودورها التنويري في بواكير النهضة التنموية وإسهامها الجلي في تأسيس القاعدة العلمية في البلاد.

وأشار الشيخ صباح الخالد إلى أن قطاعات الاستثمار والتجارة والاقتصاد شهدت نموا مطردا في السنوات القليلة الماضية، حيث تجاوزت الاستثمارات الكويتية في القطاعين العام والخاص مبلغ الـ15 مليار دولار إضافة إلى عمل ما يقارب 1227 شركة كويتية في مجال التجارة والاستثمار في الشقيقة مصر مما ساهم في زيادة حركة تنقل الأفراد بين البلدين الشقيقين وبمعدل 64 رحلة جوية اسبوعيا وأكثر من 100 ألف زائر كويتي سنويا كما ازداد بشكل ملحوظ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 3 مليارات دولار خلال السنوات الأربع الماضية.

وأكد العزم على مواصلة هذه الوتيرة التصاعدية في شتى المجالات الاقتصادية والتنموية الهادفة للدفع بالعلاقات الثنائية التي تجمع البلدين الشقيقين نحو مستقبل زاهر ومميز يحقق رفعة البلدين وتطلعات قيادتيهما وشعبيهما الشقيقين، معربا عن التطلع لعقد أعمال الدورة الـ13 للجنة المشتركة بين البلدين الشقيقين العام المقبل في جمهورية مصر العربية.

من جانبه، أكد وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة سامح شكري في كلمته أن انعقاد أعمال اللجنة المشتركة باعتبارها نموذجا يحتذى به وأبلغ دليل على عمق العلاقة التي تربط البلدين الشقيقين فرصة للتشاور وتبادل وجهات النظر حول أنجع السبل لإغناء مسيرة التعاون الثنائي بين الجانبين والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأشاد الوزير شكري بسياسة الكويت الخارجية ووصفها بأنها «تتسم بالتروي والحكمة في علاقاتها الإقليمية والدولية وتسترشد العقلانية والاتزان والاعتدال في تعاطيها مع أزمات المجتمع الدولي وتحدياته»، مؤكدا إيمانه المطلق بهذه المبادئ والمقاصد النبيلة.

وتناول في خطابه موضوع التعاون الاستثماري حيث وجه الدعوة لرجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين في البلدين إلى بلورة شراكة حقيقية وتنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مشددا على ضرورة الرفع من حجم التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين ليتوازى ومستوى العلاقات السياسية المتينة التي تربط الكويت بجمهورية مصر العربية.

هذا وقد توجت أعمال الدورة الـ12 للجنة العليا المشتركة بين الكويت وجمهورية مصر العربية بالتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية بين حكومتي البلدين الشقيقين في مجال التربية والتعليم للأعوام 2019ـ2020.

كما تم التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون الفني في مجالات القوى العاملة والبرنامج التنفيذي للتعاون الفني في المجال الثقافي للأعوام 2019ـ2021 والبرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2019ـ2021 والبرنامج التنفيذي في المجال الإعلامي بين حكومتي البلدين الشقيقين للأعوام 2019ـ2021.

وتم أيضا التوقيع على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم بين حكومتي البلدين في مجال الرياضة للأعوام 2019ـ2021 علاوة على محضر اللجنة العليا الكويتية ـ المصرية المشتركة الثانية عشرة بالكويت.

عدد من المجالات الحيوية والمهمة ومنها مذكرة تفاهم في المجال الأمني بين حكومتي البلدين ومذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للقوى العاملة بالكويت ووزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية بشأن ربط أنظمة القوى العاملة بين البلدين إلكترونيا لعامي 2019ـ2020.

# شكري: لن نقبل تهديد أمن الخليج.. وتمثيل الكويت في مجلس الأمن مشرف

أسامة أبوالسعود

أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري نجاح اجتماعات اللجنة المشتركة المصرية ـ الكويتية التي اختتمت أعمالها امس برئاسة وزيري خارجية البلدين، وأسفرت عن توقيع اتفاقيات عدة في مجالات الأمن والتعليم والثقافة والقوى العاملة فضلا عن التطرق الى القضايا الثنائية وسبل تعزيزها ومناقشة قضايا ذات الاهتمام المشترك وإزالة أي عوائق فيما تم الاتفاق عليه سابقا.

وأكد الوزير سامح شكري خلال مؤتمر صحافي عقده مساء امس قبيل مغادرته البلاد بحضور السفير المصري طارق القوني ان الرسالة الخطية التي حملها إلى صاحب السمو الأمير من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والتي تمحورت حول سبل توطيد العلاقات ومجالات التعاون والأوضاع الإقليمية والدولية.

وشدد على ان القيادة الكويتية محل تقدير رسمي وشعبي مصري واصفا العلاقات الكويتية ـ المصرية بأنها تتسم بالإخلاص والرغبة في العمل العربي المشترك.

وقال شكري ان مصر قيادة وشعبا: «لن تنسى المواقف الكويتية الداعمة لمصر في الأوقات الصعبة وخاصة دعم الشعب المصري في تحقيق اختياراته وطموحاته».

ولفت شكري ان الرسالة التي سلمها لسمو الأمير تتضمن تجديد الدعوة لسموه لزيارة القاهرة، لافتا الى ان هذه الزيارة ستؤكد مدى الحب والتقدير الكبير من الشعب المصري لسموه وللكويت.

وأشار وزير الخارجية المصري الى انه تم خلال لقائه بالقيادة السياسية استعراض الملفات العربية والدولية محل الاهتمام المشترك، خاصة ان الكويت تتبوأ مقعدا غير دائم في مجلس الأمن ممثلا عن المجموعة العربية وهي تقوم بهذه المسؤولية بكل كفاءة واقتدار. وقال شكري انه استمع إلى رؤية سمو الأمير حول عدد من الملفات في المنطقة ووجد تطابقا تاما بين وجهتي النظر المصرية والكويتية تجاه مختلف قضايا المنطقة وخاصة التي تشهد توترا.

وردا على سؤال حول الجهود المصرية لحل القضية الفلسطينية سواء ملف المصالحة الفلسطينية او مع الجانب الإسرائيلي قال شكري ان مصر تدعم حقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته على حدود 1967 وعاصمة القدس الشرقية فهي مسلمات لا يمكن ان نحيد عنها، مؤكدا ان هناك تنسيقا مستمرا مع السلطة الفلسطينية للوصول الى هذا الهدف. وأكد شكري ان مصر مستمرة بالتعاون مع أشقائها العرب والدول الفاعلة في العالم لحل القضية الفلسطينية، مشددا على ان مصر مستمرة في دعمها للسلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس ومستمرون في جهودنا لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وان يكون للشعب الفلسطيني ممثل واحد يستطيع الدخول في حوار ومفاوضات.

وزير الخارجية المصري سامح شكري والسفير طارق القوني خلال المؤتمر

الوزير سامح شكري مع الزميل اسامة أبو السعود (زين علام)

وعن الأزمة الليبية ودور مصر في إيجاد حل لها قال شكري ان من الأهمية التواصل مع الفرقاء الليبيين لأنهم أصحاب الأرض والمصلحة ونحن نقوم بجهود تقريب وجهات النظر لتوحيد مؤسسة الجيش الليبي لدحر الإرهاب وإعادة الاستقرار.

وردا على سؤال حول ما يسمى بإعلان «صفقة القرن» مع بداية العام المقبل والتقارب الإسرائيلي مع بعض الدول العربية وهل يصب ذلك في حل القضية الفلسطينية؟ أكد شكري ان المواقف العربية كلها داعمة للقضية الفلسطينية وأي توجه هدفه أولا وأخيرا تحريك عملية السلام، مضيفا:«وستستمر الدول العربية في دعم الشعب الفلسطيني في حقوقه، مؤكدا ان حل القضية الفلسطينية سيعمل على استقرار المنطقة والعمل على التنمية الاقتصادية.

وحول العلاقات مع تركيا، قال الوزير شكري يقلقنا كثيرا ان يكون لتركيا قوات عسكرية في دولتين عربيتين بشكل غير مشروع وهذا يكون له تأثير على العلاقات المصرية ـ التركية والعربية ـ التركية ونرى انه يجب ان تبنى العلاقات على التعاون المشترك وألا يكون هناك تدخل او هيمنة على الشؤون الداخلية او فرض السيطرة.

ولفت الى ان العلاقات بين مصر وتركيا على ما هي عليه فهناك تخفيض في مستوى العلاقات الديبلوماسية، مؤكدا انه إذا رغبت تركيا في التعامل وفق القواعد الدولية لتحقيق المصالح المشتركة والتعاون فنحن على أتم الاستعداد بأن تكون علاقتنا طبيعية معها.

وأضاف وزير الخارجية المصري: «ان الكثير من السياسات التركية بها خروج عن تلك المبادئ وستبقى الأمور كما هي فلا يوجد تطابق في الرؤى في كيفية معالجة القضايا فهناك تأثير تركي في سورية وليبيا وكل ذلك يعقد الموقف.

وحول الدور الكويتي في مجلس الأمن الدولي ودعم مصر، قال الوزير شكري: «نحن ننسق تنسيقا وثيقا مع الكويت في الأمم المتحدة سواء ثنائيا او مع المجموعة العربية والكويت تحيطنا دائما بشكل واف بجميع القضايا المطروحة في مجلس الأمن سوء المتصلة بالقضايا العربية او الأفريقية التي تستحوذ على اهتمام مجلس الأمن والكويت تتخذ دائما مواقف متسقة مع التوافق الجماعي بما يتعلق بتلك القضايا.

وتابع ان الكويت تمارس دورها بكفاءة مشهودة تحت إشراف وقيادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد واصفا تمثيل الكويت في مجلس الأمن بالتمثيل المشرف الذي يفتخر به الجميع.

وبخصوص الإصلاحات بالجامعة العربية، قال الوزير ان الإصلاح أمر مهم وهناك مشاورات ومدلولات بما يتعلق بتعديل بعض مواد الميثاق بما يتواكب مع التغيرات الدولية، لافتا الى ان الإصلاح يمس ايضا المؤسسات الملاصقة للجامعة لتفعيل دورها ولا نزال في محل الدراسة، مؤكدا أهمية تعزيز دور الجامعة العربية وتعزيز التضامن العربي وإيجاد صوت عربي واحد قادر ليس فقط على التعبير عن المواقف ولكن ان يكون فاعلا في تنفيذ ما يتم إقراره من قبل مجلس الجامعة وان يكون قادرا على حماية المصالح العربية بعيدا عن نفاذ أطراف إقليمية ودولية.

وحول التهديدات الإيرانية لدول المنطقة، أجاب ان الممرات الملاحية مؤمنة من قبل المجتمع الدولي وفقا للقانون الدولي ولا يقبل من أي دولة إجراء أي أمر مخالف للقانون الدولي بما يؤثر على مصالح الدول المجاورة خصوصا اذا تعلق الأمر بأمن الخليج. وأكد رفض بلاده كل ما من شأنه ان يزيد من التوتر، مشددا على ان مثل تلك التهديدات تؤدي الى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة وهذا لا يخدم اي مصلحة ويزيد من صعوبة معالجة الموقف والأمر يتطلب ان تكون هناك رغبة حقيقية لبناء علاقات على أسس التعاون والاحترام وعدم النفاذ إلى الساحة العربية.

وحول ما أشيع ان مصر تبحث إعادة سفاراتها في دمشق وإذا ما كانت مصر ستوافق على عودة سورية الى الجامعة العربية في قمة تونس المقبلة، قال شكري: «ان الوضع في سورية حتى الآن على ما هو عليه فهناك تمثيل في الدولتين لرعاية المصالح القنصلية وهذا التمثيل يتيح قنوات للاتصال على المستوى السياسي ونحن نحرص في هذه المرحلة على دفع العملية السياسية برعاية أممية، فنحن نرى ان الأوضاع في سورية وما عاناه الشعب السوري عبر السنوات الماضية يؤكد ان الحل العسكري غير ممكن للاختلافات القائمة في سورية وعلى الحكومة السورية خوض المفاوضات من خلال المبعوث الأممي والتي ستؤدي الى إنهاء الصراع العسكري والاهتمام بمقدرات الشعب السوري وإعادة الإعمار، لافتا الى ان تعليق مقعد سورية في الجامعة العربية أمر مرتبط على المستوى السياسي بإعادتها مستقرة بعيدة عن التواجد الأجنبي على أراضيها ومسألة إعادة مقعدها يعتمد على قرار مجلس الجامعة العربية.

**الممرات الملاحية مُؤَمَّنة من قبل المجتمع الدولي وفقاً للقانون الدولي**

**مستمرون في دعم السلطة الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني**

**العلاقات بين مصر وتركيا على ما هي عليه.. والحل العسكري في سورية غير مجدٍ**

## متمسكون بتطبيق قطر للبنود الـ 13

حول الأزمة الخليجية، أجاب ان بلاده لاتزال متمسكة بتطبيق قطر للبنود الـ 13، حيث أكدت هذا الامر في مناسبات عديدة وإنهاء هذا النزاع في حال ما غيرت قطر من سياستها التي أضرت بالدول الاربع وشعوبها وكان لها اثر على مقدرات الشعب المصري فسياسات قطر أصابت الدول الاربع بأضرار حقيقية فهي موثقة ولا يمكن التغاضي عنها او التهاون في مصالح الشعوب الأربعة. وأضاف اذا كان هناك توجه حقيقي لتغيير المسار والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية، فهناك مجال للحديث، ومادامت لاتزال تلك السياسات قائمة فسوف يظل الموقف كما هو عليه.

## الحلول العسكرية في اليمن ليست ملائمة

حول المباحثات اليمنية، قال: نحن ندعم المباحثات اليمنية تحت الرعاية الاممية وما يتوافر من فرص في السويد ونرى ان الحلول العسكرية في اليمن ليست ملائمة لما نشهده من اضرار وقعت على الشعب اليمني، كما ندعو الى احترام الشرعية ونأمل ان تكون هناك مرونة وتفهم في مباحثات ستوكهولم والخروج بإطار يؤدي لتحقيق مصلحة الشعب اليمني.